وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية الادارة والاقتصاد

قسم اقتصاديات النفط والغاز

برامج الإصلاح الاقتصادي على ظاهرة الفقر في العراق

بحث تقدم به الطالبان

مقداد سلمان نعمة

زينب راضي كاظم

مقدم الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم
اقتصاديات النفط والغاز

بأشراف
م. علاء جمعة كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

((مَثَلُ الَذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم في سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَت سَبعَ سَنَابِلَ في كُلِ سُنبلَةٍ مِائَةُ حَبّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللهُ واسِعٌ عَلِيمٌ))

صدق الله العظيم

اية (**261**) سورة البقرة

الاهداء

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد
(صل الله عليه واله وسلم)
.....الـــى
مثل الابوة الاعلى... والدي العزيز ووالدتي العزيزة
....الـــى
الحب كل الحب.... اخوتي واخواتي
...الـــى
كافة الاهل والاصدقاء
...الـــــى
من مهدوا الطريق امامي للوصول الى ذروة العلم

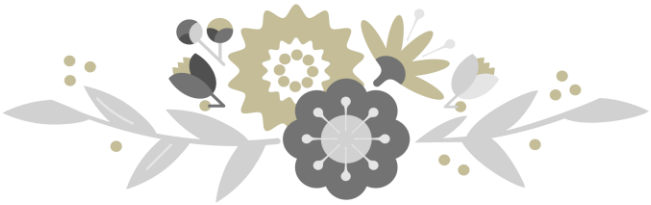

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وال بيته الطيبين الطاهرين

لا يسعني وأنا أنجز هذا البحث الا ان أتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ

علاء جمعة كريم

على هذا البحث لما أبداه من توجيهات وجهد وإرشادات قيمة أسهمت في توجيهه جزاه الله كل الخير.

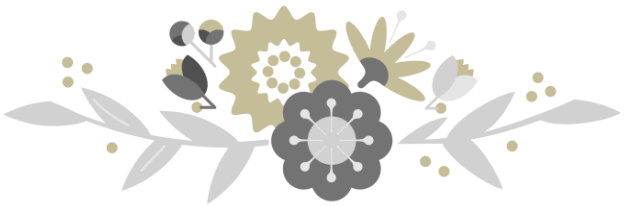

إقرار
المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

( )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

جدول المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1.	الآية القرآنية	أ
2.	الأهداء	ب
3.	شكر والتقدير	ت
4.	إقرار المشرف	ث
5.	جدول المحتويات	ج
6.	المستخلص	1
7.	المقدمة	2
8.	أهمية البحث	3
9.	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر والإصلاح الاقتصادي	7-4
10.	أولا: مفهوم الفقر	4
11.	ثانيا: مفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهدافه	6
12.	المبحث الثاني: انعكاس سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقر في العراق	11-8
13.	أولا: - الفقر في العراق قبل عام 2003	8
14.	ثانيا: نتائج الإصلاحات الاقتصادية على الفقر في العراق بعد عام 2003	9
15.	المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لظاهرة الفقر في العراق في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي	15-12
16.	أولا: معالجة الفساد الإداري والمالي	12
17.	ثانيا: - إصلاح القطاع النفطي	13
18.	ثالثا: تنويع الهيكل الإنتاجي	13
19.	رابعا: إصلاح السياسة المالية والنقدية	14
20.	لاستنتاجات	16
21.	التوصيات	17
22.	المصادر	19-18

المستخلص

لِما يشكل موضوع الفقر أهمية كبيرة من بين اهم المشاكل التي تواجه البلد بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة لابد من إعطائه الأولوية في تفسير وتحليل الاسباب التي تؤدي الى خلق هذه الظاهرة المعقدة التي لم يقتصر تأثيرها السلبي على جانب واحد بل تؤثر على شتى مجالات الحياة ،فالفقر ظاهرة وآفة اقتصادية واجتماعية تشل التعليم والصحة والاقتصاد وجوانب اخرى لا تقل أهمية عما ذُكر إذ ما بقي الفقر آفة ،ومِن ثم تقديم افضل وانسب الحلول التي يمكن من خلالها القضاء عليها أو الحد منها قدر الإمكان من خلال تقديم برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج اقتصادية هادفة من شأنها رفع مستوى المعيشة وتحسين الواقع بشكل افضل.

المقدمة:

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المتحققة وذلك لتبنيها من قبل أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ذلك أن تزايد عدد الدول التي تتجه نحو تبني هذه السياسات من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية مثل لاختلال في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وعدم قدرتها على خدمة الدين العام الخارجي. إذ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية إلى توجه الدول النامية والشيوعية للأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، التي تتألف من جزأين هما برامج التثبيت الاقتصادي والتي يرعاها صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي التي يرعاها البنك الدولي والتي تتضمن جملة من السياسات التي تهدف إلى خفض التضخم, واستعادة قدرة العملة المحلية ، وتخفيض النفقات (نفقات الدعم والرواتب) وتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية صارمة من اجل إصلاح الهيكل الاقتصادي المختل الأمر الذي فرض على الدول النامية التوجه بتلقائية نحو السوق بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتبني تحرير الاقتصاد وإزالة القيود المالية والإدارية وبيع مؤسسات القطاع العام الغير كفؤة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) وتكون وفقاً لبرامج المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من خلال موضوعها وهو ظاهرتي وبالأخص في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الحالي بعد اتساع عمل المؤسسات المالية الدولية) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (من خلال الحث والإلزام في تطبيق الوصفات الجاهزة للقيام بإصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة، وبالأخص تطبيق هذه البرامج في الدول النامية، لذلك تأتي أهمية الدراسة لمعرفة آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر في العراق.

مشكلة البحث:

شهد العراق الكثير من المشاكل الاقتصادية فضلا عن المشاكل المتمثلة بالمديونية، ومن اجل معالجة هذه المشاكل والتخفيف منها لجأ إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي في مواجهة مشاكلها، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في بيان أثر هذه السياسات التي بدورها تؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أهمها بطء معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر.

أهداف البحث:

أن هدف البحث تسليط الضوء على سياسات الإصلاح الاقتصادي ومعرفه برامج الإصلاح والمؤسسات المتبينة لهذه السياسات والبرامج، وتحديد طبيعة الفقر والبطالة في إطار عملية التحول الاقتصادي وتكوين صورة موضوعية عن الفقر في العراق وأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي عليها واقتراح بعض الحلول التي من شأنها إن تساهم في التخفيف من المشاكل الناجمة عن هذه السياسات وزيادة فاعليتها.

فرضية البحث

تنطلق فرضية الدراسة من نظرة مفادها؛ ذلك أن التحول الاقتصادي اتجاه آلية السوق وإمكانية السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي تختلف في آثارها المترتبة على ظاهرة الفقر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للفقر والإصلاح الاقتصادي

أولا: مفهوم الفقر

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية، فقد يشير الفقر إلى مجرد افتقار للدخل السكاني يتسم بكونه دائمي أو موسميا، ريفيا أو حضريا، مؤنثا أو مذكرا وقد تتشابه بعض مؤشراته عالميا وتتباين الأخرى محليا[1]

وسيتم مناقشة عدة جوانب للفقر منها المفاهيم القديمة والمفاهيم الحديثة

1- المفاهيم التقليدية للفقر

تقدم بنيامين راونتري (في نهاية القرن التاسع عشر لمحاولة تعريف الفقر، إذ توصل إلى أن الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل بقاء واستمرار الكفاءة البدنية ، في حين يعرف الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء و ما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية ،والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عند مستواها الملائم، والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر، فضلا عن الافتقار إلى الأصول المادية المولدة للدخل وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة ، كالمرض والبطالة والكوارث والأزمات ت ،في حين يحدد البنك الدولي عام 1995 الفقر بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة, ذلك أن تعريف الفقر يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ، ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف كونها ليست متشابهة في كل المجتمعات ، وتبعا للمفهوم التقليدي للفقر الذي يمثل النقص الحاصل في الدخل المقبول اجتماعيا أو النقص الحاصل في الممتلكات المادية، فقد تنبثق فكرتان :-

الأولى: هي أن الفقر سيكون مختلفا باختلاف الزمن، وباختلاف المجتمعات الذي يمكن إن يعد بالمقبول اجتماعيا، فالفقر في الريف الهندي الذي يتمخض عنه أحيانا الموت والجوع ربما يختلف عن الفقر في ريف الدول الصناعية المتقدمة، الذي يشير إلى التباين في توزيع الدخل أكثر، حيث يشير إلى الحرمان المطلق في الريف الهندي.

الثانية : فهي تركز على القدرة على شراء السلع والخدمات أو على ملكيتها التملك الفردي فيما يخص التعريف الكلاسيكي السابق للفقر الذي يرى في عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، الذي يقاس

[1] د.عبد الرزاق الفارس"، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص19

بصيغ الحاجات الأساسية أو الدخل المطلوب لإشباع هذه الحاجا ت، فقد شخص الفقر بفشل الأفراد و الأسر التحكم بالموارد الكافية لإرضاء المتطلبات الرئيسة .

2- المفاهيم الحديثة للفقر:

في أطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر فقد عرف البنك الدولي ظاهرة الفقر بالقول(إن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة)[1] أما الأمم المتحدة فإنها عرفت ظاهرة الفقر تعريفا ضيقا ومحدودا، إذ عرفته بأنه العوز المادي، والفقراء هم أشخاص أو اسر مضطرة للكفاح بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وضمان حصولها على الاحتياجات الأساسية الإنسانية، ومن أكثر المفاهيم شمولا تلك التي اعتمدت عليها كتابات أمار تياسين التي يصف بها حياة الفرد بأنها توليفة من المتغيرات التي تضم الأفعال والنشاطات وتتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية[2].

3-النظريات المفسرة للفقر

أ-نظرية الحلقة المفرغة للفقر :- تشير هذه النظرية إلى أن أساس الفقر هو الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي به وهذه الحلقة عادة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ، إذ أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي إن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا ويستمروا في حين لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من اجل كسر حلقة الفقر ، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي وتبد أ بانخفاض مستوى التعليم ثم المهارة ثم الدخل، وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم[3].

ب-النظرية المالثوسية :- إن تزايد أعدا د السكان له تأثير على ازدياد الفقر، والسكان يشكل نواة نظرية مالثوس التي ترتبط ارتباطا قويا ووثيقا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان ، إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الاجتماعية المهمة في الوقت الحاضر، فالرؤية التي خرج بها مالثوس تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر تلك التي تخضع في نموها لمتوالية هندسية ، أما الموارد الغذائية فتخضع في نموها لمتوالية عددية وعليه فان عدد سكان الأرض يزدادون بصورة أسرع من الغذاء ، إذ لم يعرقل نموه موانع ومن ثم فان مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية ، فهي ترجع إلى مفهوم القانون الأيدي الذي يعمل في كل زمان ومكان، أي : إن الفقراء يجلبون لا نفسهم الشقاء بتكاثرهم.

---

[1] البنك الدولي، " تقرير عن التنمية في العالم) القاهرة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر ،1990، (ص41)

[2] د . سالم توفيق ألنجفي،" المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي " الطبعة الأولى ،)بغداد, بيت الحكمة،1999(ص 12

[3] د. فايز إبراهيم الحبيب، "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، ، الطبعة الأولى ، (الرياض ، مؤسسة الملك للطباعة والنشر ، 1985)، ص 37.

ج-النظرية الماركسية: فسر ماركس الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة الرأسمالية المهيمنة تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة وهكذا فان الأمن المادي للفرد يعتمد على انتمائه الطبقي، أو يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج في العمل أو خارجه نجد أن حياة الإنسان تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع[1].

ثانيا: مفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهدافه

1 مفهوم الاصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد من اقتصاد موجه من الدولة إلى اقتصاد السوق، وتطوير السياسة المالية والسياسة النقدية أيضاً بما يعمل على تنشيط القطاعات الاقتصادية وتخفيض عجز المديونية الخارجية[2].

كما يقصد بالإصلاح الاقتصادي تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة وتحرير السياسات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية، وتحسين ميزان المدفوعات والعمل على إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة عن طريق إدخال العديد من الإصلاحات على الهيكل الاقتصادي ويعني أيضا التغيير المنظم المتناسق والجذري العميق والشامل الذي يتسم بالتخطيط والتفكير الاستراتيجي[3]

ومنذ بداية القرن الحالي حصلت تحسينات على مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي كان محور تكريس عمل آلية السوق والاستجابة لمتطلبات العولمة، إذ أصبح محوره توفير متطلبات الحكم الرشيد والمسائلة والشفافية و الديمقراطية ثم التركيز على متطلبات التنمية المستدامة للأجيال الحالية و المستقبلية والحفاظ على البيئة، وأصبح ينظر الى الإصلاح على أنه ليس تطبيق سياسات أو خطط فوقية مفروضة أو مرسومة بصورة مسبقة، بقدر ما هو إيجاد حوافز و إطلاق مبادرات وفتح خطوط و منافذ جديدة للاستثمار وتحريك عناصر تنموية حيوية أو تغيير تشريعات وشروط ونظم الأعمال، ويمكن أيضا تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتعديل الهيكلي) بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي و الخارجي، وتكون مهمة هذه الحزم من السياسات ان تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وأحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال مده زمنية معينة، وهذه الحزمة من الأدوات والوسائل تتمثل في الوصايا العشر التي تضمنها وفاق واشنطن والمتمثلة أساساً في، سياسات الترشيد المالي الموجة نحو تقليص عجز الموازنة وتخفيض الإنفاق العام، و إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، والإصلاح الضريبي، إصلاح نظام الصرف، تأمين حقوق الملكية، و ديمقراطية المؤسسات السياسية وتفكيك البيروقراطية الإدارية، تحرير التجارة الخارجية، خصخصة القطاع العام، تشجيع الاستثمار الأجنبي، التحرير المالي[4] .

---

[1] د. رمزي زكي ، "مقالات مبسطة في مشكلات اقتصادية معاصرة"، الطبعة الأولى،(القاهرة ، مكتبة مدبولي) ص 263

[2] امين يوسف، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، 2007/8/7 . www. alhewar. org

[3] د. عبد المجيد راشد، المفاهيم الخداعة_ الإصلاح الاقتصادي نموذجا، الحوار المتمدن، 2006 . www. alhewar. org

[4] معيزي جزيرة، د. نادية شطاب، أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بأستراتيجية التنمية وتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

2 اهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

تتضمن برامج التصحيح الهيكلي العمل على امتصاص الصدمات ودعم النمو المتوازن من خلال تحقيق جملة من الاهداف:

1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويهدف ذلك إلى إعادة توازن الداخلي والخارجي .

2الوصول إلى معدلات من النمو الاقتصادي العالية، بما يتضمن رفع معدل الدخل السنوي الحقيقي للفرد .

3علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد القومي، خاصة تشوهات الأسعار (اسعار الفائدة، وأسعار الصرف) ، وتقليل عجز الموازنة العامة.

4الكفاءة في استخدام موارد الصندوق، وتحسين الأداء الاقتصادي، ومن ثم زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيتة الخارجية .

5تخفيض أو إزالة العجز في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للحكومة.

6التحكم في معدلات التضخم.

7إنجاز تغييرات هيكلة تمنع وقوع مشكلات مستقبلية في ميزان المدفوعات مما يعزز الاستقرار.

8أهداف أخرى مثل القضاء على الجوع وتخفيف حده الفقر.

9الاعتماد على الذات والقضاء على البطالة وتحسين توزيع الدخل[1] .

المبحث الثاني

انعكاس سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقر في العراق

[1] عبدالحميد شومان، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، 1999،ص27

أولا: - الفقر في العراق

1- قبل عام 2003 : يعد العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، المصادر المختلفة التي ترد عليه دخلاً كبيرا ولكن السنوات الطويلة من الحروب وعدم الاستقرار من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أدت دورا مهما في بروز مشاكل عدة ومتنوعة في المجتمع العراقي يعاني منها إلى يومنا هذا، ومن هذه المخلفات انتشار ظاهرة الفقر بصورة كبيرة إذ انتكست المستويات المعيشية للعائلة العراقية وخاصة في مدة العقوبات الدولية المفروضة على الاقتصاد العراقي بعدما كانت العائلة العراقية تتمتع بشيء من الرفاهية والمستوى الاقتصادي الجيد وخاصة في أوساط الطبقة الوسطى في مدة السبعينيات من القرن الماضي ، ففي عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد العراق مرحلة تطور مهمة تمتع العراق خلالها بالاستقرار من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، لان القطاع النفطي هو المهيمن في وارداته على الاقتصاد العراقي نتيجة لارتفاع أسعار النفط فقد زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي من 32% عام 1968 إلى60% عام 1980 ، وذلك بسبب زيادة مساهمة إيرادات النفط في حجم الناتج المحلي الإجمالي

، وقد شملت تلك المدة تطورات هائلة في القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الاجتماعية التي تنعكس بصورة ايجابية على المستوى المعيشي للمواطنين[1], (كما إن معدل دخل الفرد ارتفع من349 دينار عام 1976الى 1161 دينار عام 1980 [2]

في عقد الثمانينيات شهد العراق حرباً مع إيران دامت ثمان سنوات و أدت إلى تدهور أوضاع السكان وأوضاع معيشتهم وخاصة في المناطق الحدودية مما أدى إلى نزوحهم إلى محافظات أخرى أكثر أمنا وقد أدى هذا الاضطراب في حياة المواطنين إلى افتقارهم، إذ كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1970- 1980 بلغ 3864 دولار انخفض في عام 1988 ليصل إلى3176 دولار[3] ,غير أن تراجع عوائد النفط سواء من انخفاض كيان التصدير أو من انخفاض الأسعار في السوق العالمية إذ تراجعت إيرادات النفط عام 1988 إلى ثلث ما كانت عليه عام 1980 وعلى الرغم من انخفاض عوائد النفط ، استمر الإنفاق الحكومي لتمويل الحرب وكذلك بفعل أنماط استهلاك المجتمع ، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وعلى الرغم من أن الحرب العراقية الإيرانية قد استمرت لسنوات طويلة إلا أن نسب التضخم لا تعد عالية إذا ما قرناها مع ما ستشهده مرحلة التسعينيات لان الحرب عندما بدأت كان العراق يتمتع باحتياطات هائلة من النقد الأجنبي وثقة ائتمانية عالية في السوق المالية الدولية وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية خرج العراق وهو مثقل بالديون

---

[1] .وفاء جعفر المهداوي "،نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان في العراق، " مقترح لبناء برنامج وطني ،(بحث غير منشور، 2008)،ص3

[2] جمهورية العراق ،"وزارة التخطيط ،مشروع الخطة الخمسية للتنمية العراقية 1986-" ،1990 ،)بغداد ،وزارة التخطيط 1985(،ص 3 .

[3] د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ،"الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية ، " ، بحث مقدم إلى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية السنة) 14(العدد، 38،) أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2007 (،ص101 .

فتشير البيانات الحديثة إلى أن الديون المترتبة على العراق تبلغ 127 مليار دولار[1], على الرغم من أن الحرب العراقية الإيرانية قد استنزفت أموالا" طائلة ، إذ كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي ، إلا أن الحكومة العراقية السابقة قامت بالتوسع في الإنفاق الحكومي وخاصة من اجل رفع التنمية الاجتماعية فان مستوى إنفاق الأسر على المعيشة ومستوى التنمية البشرية لم يتغير وبقيا على حالهما ولم يتعرض أبناء المجتمع إلى الفقر أو الحرمان بل كان المستوى المعيشي معتدل وذلك لما تقدمه الحكومة من دعم للسلع وخاصة الغذائية ، في بداية التسعينيات من القرن الماضي كان للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق اثر سلبي إذ أصبح المجتمع العراقي يعاني ويواجه صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاته الأساسية وخاصة بعد نهاية حرب الخليج الأولى إذ ارتفع مع دل البطالة بصورة كبيرة لأغلب القطاعات باستثناء قطاع الزراعة وكانت سوء إدارة الاقتصاد العراقي وانهيار سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى وارتفاع مستوى التضخم الذي وصل إلى مستويات عالية جداً وفي هذه المدة أصبح الفقر هو السمة العامة للمجتمع العراقي خاصة وان العراق كان يعتمد على الاستيراد في تغطية احتياجاته من المواد الغذائية وكان يستورد ثلثي ما يحتاجه من المواد الغذائية ، إذ إن قطع عملية استيراد السلع الغذائية جعل الفقر يتفاقم وبصورة سريعة جداً وذلك لان الإنتاج المحلي لم يكن كافيا الذي أصبح يعاني من صعوبات كثيرة ناجمة عن عدم إمكانية توفير مستلزمات الإنتاج من معدات وقطع غيار ومتطلبات الإنتاج الأخرى ، لذلك كل هذه الآثار انعكست على أوضاع السكان العراقيين ومستوى معيشتهم إذ تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1006 دينار عام 1988 إلى 332 دينار عام 1992 ، فضلا عن إيقاف تصدير النفط هو نتيجة لتراجع أداء الناتج المحلي الإجمالي الذي أصبح يعاني من إرباك ومشاكل في جميع قطاعاته الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي الذي أصبح يعول عليه في سد الفجوة الغذائية التي لحقت بالعراق بعد فرض العقوبات الدولية[2] .

2- نتائج الإصلاحات الاقتصادية على الفقر في العراق بعد عام 2003.

إن الاقتصاد العراقي وفي ظل ظروفه الحالية هو نتاج للفلسفة العامة للدولة التي ساهمت في صياغة وتوجيه مهاراته خلال العقدين الماضيين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، إذ إن الدولة العراقية لم تكن تستند إلى أسس ثابتة في توجيه الاقتصاد وان النظام السياسي لم يتجه نحو بناء قاعدة إنتاجية وتنويع الهيكل الإنتاجي وإنما قام بزيادة الاحتكار المطلق للنشاط الاقتصادي مقابل إقصاء وتحجيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فضلاً عن إبقاءه احادي الجانب مقابل تزايد الاعتماد على النفط باعتباره مصدراً أساسيا لواردات الدولة ، وبعد 9 /4 /2003 أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق ملحة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي ، فلا بد من إيجاد سياسة اقتصادية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي العراقي وتبذل جهداً مكثفا" من اجل القضاء على الفقر الذي تصاعدت حدته وأصبحت الاختلافات الكبيرة في مستوى المعيشة في أنحاء العراق ، إذ أخذت بالتزايد فمنذ عام 2003 زادت حدة الفقر والحرمان للكثير من الأسر التي تعرضت للقتل والتهجير وبعد تطبيق العراق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بدأ الاقتصاد العراقي يستعيد نشاطه إذ إن معدل نمو الاقتصاد العراقي في عام 2003 هو1.33% وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

---

[1] الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا(" ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا") بيروت ، الأمم المتحدة ، 2006 (ص 10

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا("،مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا "،)نيويورك، الأمم المتحدة، 2005،(ص82

الإجمالي مقاساً بالأسعار الثابتة لسنة 2000 هو509دولار ارتفع ليصبح معدل نمو الاقتصاد في عام 2004 إلى0.23% ويصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي613 دولار، وذلك بسبب أعمال العنف والتخريب التي طالت الهياكل الأساسية للنفط فزادها تضررا"لذلك تراجع معدل نمو الاقتصاد العراقي إلى 15% في عام 2005 ومتوسط نصيب الفرد وصل إلى.....662 دولار وبقي معدل نمو الاقتصاد العراقي يهبط لكل من عامي 2006 و2007 ليصبح 80% و70% على التوالي والجدول 1 يوضح ذلك

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في العراق للمدة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة مئوية	% 33.1	% 23.0	% 10.0	% 8.0	% 7.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	509	613	662	702	764

المصدر:ا- لأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي منطقة الاسكوا 2006-2007 ص9

لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 تعطيل في كثير من المرافق الاقتصادية وزيادة مستمرة في الأسعار مما أدى إلى تضخم الأسعار إلى ارتفاع تكلفة معيشة المواطنين وكلفة الإنتاج على السواء ويشمل معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد واذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأعوام 2003 ،2004 ،2005 ،2006 ، بمعدل(6.33%)(9.26%) (9.36 %)(53%) على التوالي وبعد عام 2007 بدأت الأسعار القياسية بالهبوط إلى أن وصلت عام 2008 (7.3%) وان سبب الانخفاض يعود إلى توفير المشتقات النفطية وتحسن الحالة الأمنية [1] ،ومن أهم انعكاسات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق هو تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل ، إذ تحملوا العبء الأكبر للتكلفة الناجحة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمقصود بالفقراء من أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته ، وفي العراق أثبتت نتائج مسح تقويم حالة التغذية للأسرة في العراق لسنة 2003 ما يأتي:

1:- بلغت نسبة الأسر التي تعاني الفقر الشديد 11.0%

2:- بلغت نسبة الأسر الفقيرة 43%

وهي تمثل في الحقيقة القسم الأكبر من سكان العراق ولا يمكن تصور حدوث تنمية بشرية دون الارتقاء بمستوى معيشة هذه الفئة وزيادة استهلاكهم فيجب مراعاة هذه الفئة في برنامج الإصلاح الاقتصادي القائمة على إلغاء الدعم الذي يخصص للبطاقة التموينية أو رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية أو زيادة الضرائب غير المباشرة وخفض الإنفاق وزيادة رسومات الخدمات العامة وفي ظل تراجع القوة الشرائية وانخفاض الدخل

[1] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا(، " تقديرات وتوقفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا "، نيويورك ، الأمم المتحدة، 2006-2007 (، ص7

للفقراء يعني إن الفرص إمامهم قد تراجعت وتردى مستوى المعيشة وتدهور نسب الإلحاق بالتعليم الإلزامي تزايد نسبة الفقر وتبرزها ظاهرة السكن العشوائي في المدن التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة للسكن فضلا عن نزوع إعمال العنف ومن ثم فانه في ظل تردي الأحوال الاجتماعية والإنسانية لا يمكن تحقيق التنمية البشرية.

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية، والركود في مجال الأنشطة التجارية والتصديرية من ناحية أخرى وان ذلك ينعكس بدوره على توزيع الدخول والثروات ليزداد الفقر فقراً نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان وليزداد ثراء ورفاهية الطبقة المرتبطة بالأنشطة التجارية والضربات العقارية والخدمات المالية والوكالات التجارية[1].

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية لظاهرة الفقر في العراق في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

[1] د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ،"الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية ، " ، مصدر سابق، ص110

إن اتخاذ العراق النهج الإصلاحي بتوجيه من المؤسسات الدولية يجب أن يتوفر له الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي لكي يتمكن من تحقيق النجاح وجعل الاقتصاد العراقي يصل إلى مرحلة متقدمة من التنمية وان وصول أي اقتصاد إلى مرحلة التنمية فانه يعالج مشكلة الفقر ، وان لتعاظم وتفشي هذه الظاهرة في المجتمع العراقي أصبحت وحسب رأي الاقتصاديين قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق ضرورية جداً وحتمية وذلك لما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متعددة مثل انتشار الفساد الإداري المالي وتخلف الأنماط الإنتاجية نتيجة الحروب والسياسات الاقتصادية الخاطئة ، إذ يحتاج الاقتصاد العراقي إلى تبني إستراتيجية اقتصادية واضحة وتطبيقها لكي يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي . ومن أهم هذه الإستراتيجيات هي:

أولا: معالجة الفساد الإداري والمالي:

إن الدول التي تعاني من ضعف قانوني وامني وسياسي يكون فيها الفساد منتشرا بكثرة لأن فرص الانحراف تكون متوفرة وان من أهم جوانب بناء النظام الاقتصادي هو معالجة الفساد الذي سيكون من أهم العقبات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي.إن معالجة الفساد يتطلب مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية تتمثل في وضع أجهزة رقابية ومحاسبية من اجل استخدام الموارد بالصورة الأمثل وكذلك تحسين شروط التشغيل في القطاع العام وعدم مراعاة المحسوبية واستغلال المناصب من قبل أصحاب القرار الإداري والسياسي ، كما أن من الضروري تحسين عمل الهيئة القضائية وجعلها أكثر نزاهة وشفافية ، إما الإصلاحات المؤسسية فتتمثل في إيجاد هيئات ودوائر معنية بمحاربة الفساد الإداري والمالي ، فلا بد من محاربة الفساد من اجل إيقاف هدر المال العام والذي سيكون المجتمع بأمس الحاجة إليه في عملية مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن عملية التحول الاقتصادي ، كما إن الكثير من القرارات الاقتصادية قد تتخذ لمصلحة أصحاب النفوذ مما سيزيد من حده التفاوت الطبقي . كما ان استمرار الحكومة في انتهاج الكثير من السياسات الخاطئة في الشأن الاقتصادي التي لا تتلاءم مع حاجة المجتمع العراقي والتي تؤدي إلى عرقلة الاقتصاد العراقي مما يحقق إرباكا" في السوق العراقية وهو عدم انسجام التوسع في الأنشطة المالية والتجارية مع الركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مما يؤثر ذلك بصورة سلبية على الفقر والبطالة[1]

ثانيا: - إصلاح القطاع النفطي:

يعد العراق بلد مصدر للنفط ويمتلك ثاني اكبر احتياطي في العالم وان لهذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي أهمية كبرى في مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق ، لذلك يجب العمل على إصلاح

[1] الركيبات، كايد كريم، الفساد الإداري و المالي مفهومة و آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011 ص18

هذا القطاع إصلاحا إداريا ، إذ تكون إدارة هذا المورد الحيوي وفق الطرق السليمة ويجب العمل على رسم السياسة الاستثمارية في هذا القطاع إ ذ يجب أن تكون إدارة هذا القطاع بيد الحكومة العراقية وهي التي تكون مسؤولة عنه بالكامل كما أن على الحكومة العراقية أن تبحث السبل الكفيلة بإيجاد حقول نفطية جديدة وان تكون هي المسيطر الوحيد على هذا القطاع وان تولي اهتمام ورعاية كبيرين في تأهيل الحقول المنتجة للنفط وشبكات نقله من أنابيب وناقلات برية وبحرية ، إذ إن أسعار النفط المتزايدة في السوق العالمية جعل الأمور بسيطة وسهلة في تغطية تكاليف التأهيل ، لأن هناك مبالغ ضخمة من الاحتياطات الحالية التي تستطيع أن تنهض بتأهيل هذا القطاع الذي لم يحقق خسائر مطلقا فمن المفترض أن يكون هذا القطاع يكون بعيدا عن الخصخصة وعن الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في حالة الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة العراق وأجياله القادمة في المحافظة على هذه الثروات أما أهم خطوات أصلاح القطاع النفطي فتكون :-

1 إصلاح الآبار النفطية المنتجة وتأهيلها.

2 استثمار الحقول النفطية الجديدة.

3 إعادة تطوير واستخراج النفط من الحقول المستخرجة من السابق.

4 أحكام السيطرة على النفط المستخرج والإشراف على النفط المصدر وعمليات التعاقد والبيع.

وان لهذا القطاع الحيوي لما يوفره من سيولة نقدية وفرص عمل قادر على تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي لان هذا الجانب الحيوي في الاقتصاد العراقي سيكون هو المحرك لجميع جوانب الاقتصاد الأخرى لما يمتلكه من قوة اقتصادية تستطيع أن تجعل عجلة التنمية تسير بصورة أفضل مما يمكنه من توفير فرص العمل وأيضا موارده المالية الكبيرة التي تستطيع ان تقضي على الفقر والبطالة في العراق.

ثالثا: تنويع الهيكل الإنتاجي

الاقتصاد العراقي يختلف اختلافا كبيرا عن باقي اقتصادات الدولة الأخرى فهو يمتلك هياكل إنتاجية متنوعة مثل توفر النفط الخام والأراضي الزراعية الخصبة وكذلك يمتلك قطاعا" سياحيا" متميزا" للسياحة الدينية والأثرية كل هذه الأمور ممكن أن يستفيد منها الاقتصاد العراقي وتجعله اقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة تتضمن تنمية اقتصادية على المدى الطويل وتخلصه من القيود التي يفرضها الاعتماد على قطاع واحد فقط كاعتماد العراق على القطاع النفطي، يمكن الاعتماد على عدد كبير من السياسات التي تتضمن تحقيق التقابل القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني إذ إن الصناعة الإستراتيجية تعد خطوة أولى للنهوض بالصناعة التحويلية مما ينجم عنه كل تلك القطاعات وقطاع البنى التحتية كالكهرباء مثلاً بالمستلزمات الضرورية للإنتاج ثم في مرحلة أخرى لاحقة تؤدي هذه الخطوة إلى النهوض بالقطاع الزراعي الذي يوفر له النهوض بقطاع الطاقة الكهربائية للاستفادة منها في تخفيف تكاليف الإنتاج كما أن تطوير الصناعة التحويلية بتزويده بالمستلزمات كالأسمدة والمعدلات أما القطاع السياحي فله أهمية كبيرة في تنويع الهيكل الإنتاجي لا تقل في شأنها عن أهمية باقي القطاعات وحسب رأي المختصين في الشؤون السياحية أن السياحة

في العراق بأنواعها تجلب موارد أجنبية تقدر ب(5-10)مليار دولار إذا ما استثمرت بالشكل الصحيح[1] ونلاحظ أن الاهتمام بالميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي يخلق ارتباطات قطاعية في الاقتصاد الوطني مما يجعله يجد السير الحثيث ن حو الإصلاح الاقتصادي وهياكله الإنتاجية التي تعود بدورها على رفاهية الفرد العراقي

رابعا: إصلاح السياسة المالية والنقدية

اتخذ الإصلاح الاقتصادي في العراق السياسات المالية والنقدية بأبعادها المختلفة، إذ يجب أن يمتد هذا الإصلاح إلى تعزيز عمل المصارف المتخصصة وإنهاء عملها التجاري المحدود لكي تستفيد القطاعات القائدة في الاقتصاد العراقي من قروض تلك المصارف، كما تحتاج إلى خلق سوق مالية كفؤة تهدف إلى استقطاب المدخرات المحلية والأجنبية وتوجهها نحو الاستثمار للنهوض بالاقتصاد العراقي.

1 السياسة المالية

إن تحسين الإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة يعد ضرورة ملحة في الاقتصاد العراقي من اجل وضع سياسة مالية تتصف بالرصانة فعليه يجب إقامة نظام ضريبي يقوم على أسس اقتصادية ويكفيها مع سياسة الإصلاح الاقتصادي التي من الممكن أن تفعل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لذلك يجب الأخذ بنظر الاعتبار على الدخل والضرائب والثروات وضرائب القيمة المضافة ، وهنا يقول الخبراء إلى إمكانية زيادة حصيلة الضرائب على النشاطات الاقتصادية غير النفطية لتسهم في تمويل (80 %) من نفقات الميزانية الحكومية السنوية والبرنامج السنوي للاستثمار لعامة ولكن يجب أولا رفع معدل مساهمة النشاطات الاقتصادية غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى نحو 80 % خلال المدة نفسها . فضلا عن التعامل الجاد مع قضية العدالة في توزيع الدخول والثروات لانعكاس ذلك على قضيا الاستقرار الاقتصادي في العراق[2].
وهنا تجدر الإشارة إلى ان اي إصلاح اقتصادي في هذا المجال يتطلب بالضرورة سياسات اقتصادية كلية ملائمة مع توافر تناسق بين مكوناتها بعيداً عن المؤثرات الخارجية الضاغطة باتجاه اعتماد وصفات جاهزة للإصلاح الاقتصادي مستنسخة من بلدان آخري على الرغم من كون تلك الوصفات أفضت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والى كلف اجتماعية باهظة، كما دل على ذألك تجارب بعض البلدان التي اعتمدتها فضلا عن كونها خلفت العديد من المشاكل السياسية، اذا من الضرورة اخذ الظروف الموضوعية وطبيعة الاقتصاد العراقي بنظر الاعتبار قبل انتهاج اية سياسة للإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تحديد اهداف السياسة مالية المتوخاة وحسب أولويات تحقيقها تبعا لكل مرحلة اقتصادية مع عدم التضحية بالاستقرار الاقتصادي. وعلى وفق ذألك ينبغي تحديد طبيعة الموازنة على وفق الاختلال الحاصل في الاقتصاد عن طريق أحداث فائض أو عجز في تلك الموازنة، ومن الضروري تقدير حجم الإيرادات ليس اعتمادا على حجم الصادرات النفطية و أسعارها فقط، إنما أيضا الاخذ بنظر الاعتبار إمكانية رفع نسبة وحجم الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي وزياده الطاقة الضريبية ومقدار العبء الضريبي الامثل بالنسبة للطبقات الغنية في ظل التفاوت الحاد بين الدخول في

[1] . . عاطف لافي السعدون، "فيدرالية الوسط مع تصورات لميزانية الاقاليم "، مجلة الملتقى ،"السنة الأولى ، العدد الرابع) ، بغداد ، بيت الحكمة، 2006 (، ص69

[2] . خليل العاني"، مشكلات إعادة الأعمار في العراق،" مجلة دراسات إستراتيجية، السنة 13، العدد 134،) بغداد، بيت الحكمة، 2004 (ص10

الاقتصاد العراقي، فضلا عن إمكانية الاعتماد على إيرادات أملاك الدولة(الدومين) هذا من جهة، ومن جهة ثانية ترشيد الإنفاق و توجيهه نحو تحقيقه الأهداف المرجوة منه[1].

2 السياسة النقدية

إصلاح السياسة النقدية من الأمور المهمة في العراق وذلك لمواجهة حالة الاختلال بين العرض والطلب الأمر الذي تسبب في ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جدا ولعل هذا الاختلال نجم عن تنفيذ سياسات اقتصادية خاطئة أو لا تلاءم قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف في ظل بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مستقرة ، وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن يأتي من خلال ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية إزاء العملة الأجنبية أي تحسين سعر الصرف وهنا أن قمة وتقانة سعر الصرف تركزت على إعادة هيكلية الاقتصاد فالندوات التي يقيمها البنك المركزي العراقي ويتم فيها تداول مختلف الموجودات المالية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار وخفض التضخم ذلك أن مزاد العملة الأجنبية الذي يأتي على رأس تلك المزادات هو الوحيد الذي يملك القدرة على امتصاص الكتلة النقدية من دون التأثير على الاحتياطات الدولية للعراق[2]

[1] م. ياسمين هلال إدريس، إصلاح السياسة المالية و النقدية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد /السنة- 42 العدد 121/ 2019،ص 553

[2] د. مظهر محمد صالح"، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق"، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي،" العدد الثالث،) بغداد، بيت الحكمة، تشرين الأول 2006(،ص24

الاستنتاجات

1:- عانى الاقتصاد العراقي من تدهور هياكله الاقتصادية الأساسية مع فشل برامج الإصلاحات الاقتصادية قبل عام 2003لكنها وبعد هذا العام جرت عدة محاولات لمعالجة الأوضاع المتردية في الاقتصاد العراقي ممثلة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

2:- اندثار الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للظروف الأمنية المتردية وسوء الخدمات مما زاد من معدل البطالة في العراق.

3 :- انتشار التكنولوجيا والاتجاه نحو العولمة جعل من العراق يتجه سريعا نحو اقتصاد السوق عبر إزالة القيود عن الاقتصاد العراقي وفتحه على مصراعيه وتهيئة الأجواء للخصخصة الواسعة بدون ضوابط أو قيود فانه يخلق الظروف المناسبة لاتساع ظاهرة الفساد التي تسبب انتشار ظاهرة الفقر.

التوصيات

1:- العمل على تطوير البنى التحتية في الاقتصاد العراقي من اجل ملائمتها للعملية التنموية في البلاد

2:- العمل على إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويكون ذلك عن طريق تحويلها بواسطة الإقراض النقدي وتقديم الدعم المعنوي لهم وتقديم الخبرات التي يحتاجونها.

3:- العمل على توعية المجتمع ببرامج التكنولوجيا وتقنية المعلومات مع نشر الإعلان الهادف فيما يخص الخصخصة وما تشمله القطاعات الاقتصادية.

المصادر والمراجع

[1] د. عبد الرزاق الفارس"، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ,الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص19

2البنك الدولي، " تقرير عن التنمية في العالم) القاهرة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر ،1990، (ص41)

3د. سالم توفيق ألنجفي،" المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي " الطبعة الأولى ،)بغداد, بيت الحكمة،1999(ص 12

4د. فايز إبراهيم الحبيب، "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، الطبعة الأولى، (الرياض، مؤسسة الملك للطباعة والنشر، 1985)، ص 37.

[5]د. رمزي زكي، "مقالات مبسطة في مشكلات اقتصادية معاصرة"، الطبعة الأولى،(القاهرة ، مكتبة مدبولي) ص 263

[6]امين يوسف، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، 7/8/2007 www. alhewar. org

[7]د. عبد المجيد راشد، المفاهيم الخداعة_ الإصلاح الاقتصادي نموذجا، الحوار المتمدن، 2006. www. alhewar. org .

8معيزي جزيرة، د. نادية شطاب، أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باستراتيجية التنمية وتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. www. alhadhariya. net .

9عبدالحميد شومان، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، 1999،ص27

10.وفاء جعفر المهداوي "،نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان في العراق، " مقترح لبناء برنامج وطني ،(بحث غير منشور، 2008)،ص3

11جمهورية العراق ،"وزارة التخطيط ،مشروع الخطة الخمسية للتنمية العراقية 1986-" ،1990 ،)بغداد ،وزارة التخطيط 1985(،ص 3 .

12د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ،"الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية ، " ، بحث مقدم إلى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية السنة) 14(العدد، 38،) أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2007 (،ص101

13الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا(" ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا") بيروت ، الأمم المتحدة ، 2006 (ص 10

14الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا("،مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا "،)نيويورك، الأمم المتحدة، 2005،(ص82

15الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) الاسكوا(، " تقديرات وتوقفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا "، نيويورك ، الأمم المتحدة، 2006-2007 (، ص7

16د.حسن لطيف كاظم الزبيدي،"الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية،" مصدر سابق، ص110

17الركيبات، كايد كريم، الفساد الإداري و المالي مفهومة و آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011 ص18

18. . عاطف لافي السعدون، "فيدرالية الوسط مع تصورات لميزانية الاقاليم "، مجلة الملتقى ،"السنة الأولى ، العدد الرابع) ، بغداد ، بيت الحكمة، 2006 (، ص69

19. خليل العاني"، مشكلات إعادة الأعمار في العراق،" مجلة دراسات إستراتيجية، السنة 13، العدد 134،) بغداد، بيت الحكمة، 2004 (ص10

20م. ياسمين هلال إدريس، إصلاح السياسة المالية و النقدية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد /السنة- 42 العدد 121/ 2019،ص 553

21د. مظهر محمد صالح"، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق"، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي،" العدد الثالث،) بغداد، بيت الحكمة، تشرين الأول 2006(،ص24